

Financial Legal Legislation and the Role of Good Governance in Enhancing Economic Security and Combating Financial and Administrative Corruption Crimes in Iraq

Ali Abdul-Kadhim Hadi

bus525.aly.abdalkathm@uobabylon.edu.iq

University of Babylon, College of Administration and Economics, Department of Accounting

Abstract:

Financial legal legislation constitutes a fundamental pillar of a state's economic structure, as it regulates public resources, controls expenditures and revenues, and ensures fairness in wealth distribution through principles of transparency and integrity. Amid Iraq's ongoing economic and administrative challenges, the need for good governance has become critical to promote accountability, efficiency, participation, and the rule of law in public administration. Good governance plays a key role in strengthening economic security by establishing a stable institutional environment and clear legal frameworks that reduce opportunities for financial and administrative corruption. Achieving good governance is inseparable from a comprehensive financial legal system that aligns with political and economic changes, closes corruption loopholes, and enhances public trust in state institutions. This study aims to shed light on the complementary relationship between financial legislation and the principles of good governance, and how this synergy contributes to combating corruption and ensuring sustainable economic security in Iraq through analyzing existing legislation, evaluating administrative frameworks, and offering practical reform proposals.

Keywords: Financial Legal, Legislation, Good Governance, Economic Security, Combating Financial

التشريعات القانونية المالية و دور الإدارة الرشيدة في تعزيز الأمن الاقتصادي
ومكافحة جرائم الفساد المالي والإداري في العراق

علي عبد الكاظم هادي

bus525.aly.abdalkathm@uobabylon.edu.iq

جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة

المستخلص:

تشكل التشريعات القانونية المالية ركيزة أساسية في البنية الاقتصادية للدولة، لدورها في تنظيم الموارد، وضبط الإنفاق، وتحقيق العدالة والشفافية. وفي ظل التحديات الاقتصادية والإدارية التي يواجهها العراق، تبرز أهمية الإدارة الرشيدة كأداة فاعلة لتعزيز المساءلة والكفاءة وسيادة القانون. تُسهم الإدارة الرشيدة في تقليل الفساد المالي والإداري، ودعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تشريعات واضحة ومؤسسات قوية. ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود منظومة تشريعية مالية متكاملة تراكب التحولات وتغلق منافذ الفساد وتعزز ثقة المواطن. تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين التشريعات المالية ومبادئ الإدارة الرشيدة، وأثرها في محاربة الفساد وتحقيق الأمن الاقتصادي في العراق، من خلال تحليل الواقع القانوني والإداري وتقديم مقترحات للإصلاح.

الكلمات المفتاحية: الشؤون المالية والقانونية، التشريعات، الحوكمة الرشيدة، الأمن الاقتصادي، مكافحة الفساد المالي

مقدمة:

يُعد الفساد، بمختلف أبعاده، من أخطر الظواهر التي تهدد كفاءة المؤسسات الإدارية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، حيث تنعكس آثاره السلبية مباشرة على حياة المواطنين وعلى مستوى التنمية المحلية، كما يؤثر في جودة الخدمات المقدمة للسكان. وقد ساهم تفشي الفساد في خلق اختلالات حقيقية في الدورة التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وأدى إلى بيئة غير جاذبة للاستثمار، لا سيما في ظل غياب الشفافية والديمقراطية على مستوى مؤسسات الحكم المحلي. وفي مواجهة هذه التحديات، تسعى الجزائر إلى تبني استراتيجية شاملة تركز على مفاهيم الحوكمة الرشيدة، باعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفساد واستعادة فعالية المجالس المحلية، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور الإدارة الرشيدة في دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد، مع التأكيد على دور الهيئات القاعدية، وعلى رأسها المجموعات الإقليمية، في تفعيل هذه الآليات. وتتمحور إشكالية البحث حول مدى فعالية النصوص القانونية الجزائية في تنظيم الإدارة الرشيدة باعتبارها وسيلة لمكافحة الفساد المحلي. وتعتمد الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتحليل الواقع والنصوص القانونية ذات الصلة. وتطلق من عدة تساؤلات، من أبرزها: كيف يمكن أن تسهم الإدارة الرشيدة في عملية الإصلاح الإداري؟ وكيف يُمكن تفعيل مبادئ الحوكمة على مستوى المجموعات الجهوية للمساهمة في الحد من الفساد؟ ومن خلال ذلك تُطرح فرضيتان أساسيتان، الأولى: أن الإدارة الرشيدة تمثل مفهوماً حديثاً يسعى إلى دمج أنظمة الحكم وتعزيز التنمية المستدامة؛ والثانية: أن تطبيق الحوكمة الرشيدة بكل أبعادها هو شرط أساسي لنجاح أي عملية تنموية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني. وتُعالج الدراسة هذا الموضوع من خلال تحليل المفهوم ومكوناته، ومناقشة أبعاده النظرية والعملية، بما يُسهم في بناء تصور متكامل لتفعيل الحوكمة الرشيدة كإطار للإصلاح الإداري ومحاربة الفساد.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة الرشيدة ومقوماتها

إن الإدارة الرشيدة هي أحد المفاهيم المصطلحية المعترف بها في السياسة العالمية الحديثة، وتتمثل في الممارسات التي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات في تحقيق أهدافها. تعتمد الإدارة الرشيدة على مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة والعدالة، وهي مفاهيم تضمن استخدام الموارد المتاحة بشكل مستدام وموجه نحو خدمة الصالح العام ورغم أن "الإدارة الرشيدة" لها امتداد تاريخي تعود جذوره إلى الحضارة الإسلامية، إلا أن هذا المصطلح الذي يتميز بحدائته وجد تعريفات عديدة، خاصة من قبل المجتمع الدولي، الذي يعمل من خلال مؤسساته على إيجاد نظام يتميز بـ "الإدارة الرشيدة" في كل دول العالم.¹

المطلب الأول: تعريف الإدارة الرشيدة

تُعد الإدارة الرشيدة من المفاهيم الأساسية في الإصلاح الإداري والحوكمة، لما لها من دور في إدارة الموارد العامة بكفاءة وشفافية، وتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفساد. ويبرز هذا المفهوم بشكل خاص في الدول التي تعاني من ضعف في الأداء الإداري والمالي، كما هو الحال في العراق، حيث أصبحت الإدارة الرشيدة ضرورة لتعزيز الأمن الاقتصادي والحد من الفساد.

ويتناول هذا المطلب تعريف الإدارة الرشيدة لغوياً واصطلاحياً، مع التركيز على أبعادها ودورها في استقرار الدولة، وذلك من خلال فرعين: الأول يُعرّف المفهوم لغوياً، والثاني يوضح المعنى الاصطلاحي وتطبيقاته في العراق، وخاصة في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري

¹ لخضر رابجي ومن معه الإدارة الرشيدة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم

3- كما عرف المعهد الدولي للعلوم الإدارية الادارة الرشيدة على أنه: "العملية التي بواسطتها يمارس أعضاء المجتمع السلطة والحكم وقدرة التأثير السياسي من القرارات التي تهم الحياة العامة الاقتصادية والاجتماعية"²

الفرع الاول : مفهوم الادارة الرشيدة لغة واصطلاحاً
تشير الإدارة لغة إلى مصدر الفعل "ادار" وتعني تنظيم وتوجيه ورقابة الموارد لتحقيق أهداف محددة، فيما تعني "الرشيدة" الحكمة وحسن التصرف والابتعاد عن الخطأ، وبذلك تُفهم "الإدارة الرشيدة" بأنها ممارسة الإدارة بكفاءة وعدالة وشفافية، لتحقيق المصلحة العامة وتعزيز الحوكمة الجيدة. أما اصطلاحاً، فقد تطورت مفاهيم الإدارة لتشمل عمليات التخطيط والتنظيم والرقابة والقيادة بهدف إنجاز الأهداف بأقل جهد وتكلفة ووقت، كما عرّفها مفكرون أمثال تابلور وهولت ووايرتش وكونتر. ويُستخدم مصطلح الإدارة الرشيدة بمعنى الحكم الرشيد منذ القرن الثالث عشر، ويقصد به التسيير العقلي والمتوازن للموارد بما يضمن العدالة، الإتقان، والاستقامة في العمل، ويعبر عن نمط حكم يركز على الشفافية والمساءلة، سواء على مستوى الدولة أو المؤسسات العامة والخاصة

الفرع الثاني : التعريفات الفنية للإدارة الرشيدة
تعددت التعريفات الفنية لمفهوم الإدارة الرشيدة، حيث عرّفها البنك الدولي بأنها "الطريقة التي تُمارس بها الحوكمة في إدارة اقتصاد الدولة ومواردها"، بينما عرّفها اتفاقية كوتونو بأنها "الإدارة الشفافة والمسؤولة للموارد بهدف التنمية العادلة والمستدامة ضمن بيئة تحترم حقوق الإنسان والديمقراطية". أما تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فقد ربط الإدارة الرشيدة بالحكم الذي يصون رفاه الإنسان ويوسع خياراته وفرصه، ويضمن التمثيل العادل لجميع فئات الشعب. ومن هذه التعريفات يُستخلص أن مفهوم الإدارة الرشيدة يقوم على مستويين: معرفي، يركز على قيم العدل وحقوق الإنسان ومناهضة الاستبداد والفساد؛ ومؤسسي، يشترط وجود مؤسسات شرعية تمارس السلطة ضمن أطر قانونية ديمقراطية، بعيداً عن الانقلابات أو احتكار السلطة، مع اعتماد الاقتراع النزيه والفصل المتوازن بين السلطات.³

المطلب الثاني: مقومات الادارة الرشيدة :

الفرع الأول: المقومات الأساسية للإدارة الرشيدة

تقوم الإدارة الرشيدة على مجموعة من الركائز الجوهرية التي تُشكّل بنيتها المفاهيمية والتطبيقية، وتسهم في تحقيق أهدافها التنموية والإصلاحية، ومن أبرز هذه المكونات:

1. سيادة القانون:
تُعد احترام القوانين وتطبيقها على الجميع دون استثناء من أهم مبادئ الإدارة الرشيدة، حيث يُفترض أن تخضع جميع مؤسسات الدولة وسلطاتها للقانون ضمن إطار من الشرعية الدستورية، مستندة إلى مبدأ فصل السلطات، واستقلال القضاء، وتفعيل آليات الرقابة. إن غياب إطار قانوني عادل وفاعل يؤدي إلى تفشي الفساد وتعطيل التنمية.

2. الرؤية الاستراتيجية:
تقوم على تخطيط بعيد المدى يستهدف تحقيق نقلة نوعية في مجالات التنمية، عبر شراكة فعالة بين الدولة والقطاع الخاص، وتوظيف الموارد في مشاريع تنموية تلبي احتياجات المجتمع، وتعزز التنمية البشرية، وتواجه التحديات المستقبلية .

3. مكافحة الفساد والانهلال الأخلاقي:
تُسهم الإدارة الرشيدة في ترسيخ السلوك الأخلاقي والرقابة المؤسسية لكشف الفساد ومعالجته. كما تهدف إلى نشر قيم الشفافية، وتعزيز دور المجتمع المدني، وغرس مبادئ الانضباط المهني، كجزء من آليات الحوكمة الحديثة.

4. الكفاءة والفعالية:

2 حميداني علي ومن معه، تكريس الادارة الرشيدة على مستوى الجماعات المحلية ودورها في التنمية

الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 09 ، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 239

3 نقلا عن مدونة حرز الله محمد الخضر - ، مقال بعنوان : الادارة الرشيدة ... معالم في المعرفة والممارسة

، نقلا عن : 19:30 تاريخ الإنشاء : 02/02/2020 ، تاريخ الاطلاع : 20/01/2021 على الساعة

<https://www.aljazeera.net>

تشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد وتوجيهها لخدمة المواطنين من خلال برامج ومشاريع تلبي حاجاتهم. كما تعزز القدرة على استثمار الطاقات المحلية والموارد البشرية المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات.

الفرع الثاني: المشاركة واللامركزية كركيزتين للإدارة الرشيدة

1. المشاركة الشعبية:

تُعد المشاركة من أبرز مبادئ الحكم الرشيد، إذ تتيح للمواطنين المساهمة في صنع القرار، سواء بشكل مباشر من خلال الديمقراطية التشاركية، أو غير مباشر عبر المؤسسات المنتخبة. وتُسهم هذه المشاركة في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وتُشترط بحرية التعبير وتكوين الجمعيات.

2. تعزيز اللامركزية:

تمثل اللامركزية عنصراً أساسياً في دعم استقلالية الجماعات المحلية، وتُعزز من فاعلية الأداء الإداري والتنمية المحلية. فهي تتيح اتخاذ القرار على المستوى القريب من المواطن، وتُقرّب السلطة من الناس، مما يُسهم في استقرار النظام السياسي، وتحقيق رقابة أفضل على السياسات العامة وتقييم أدائها، خصوصاً عبر الإدارة المحلية والجماعات الإقليمية.

المبحث الثاني : أبعاد الإدارة الرشيدة وأطرافه :

تشمل الحوكمة الرشيدة عدداً من الأبعاد المترابطة والمتفاعلة مع بعضها البعض لتوفير صورة واضحة للحوكمة الرشيدة. كل بعد مرتبط بمنطقة محددة، فهناك البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد التقني، والبعد الإداري. ومن منظور آخر معاكس نجد أن الإدارة الرشيدة يتضمن مجموعة من الأطراف التي تشكل رابطة قوية تمكن الإدارة الرشيدة من تحقيق أهدافه من خلال أخذ كل هذه الأطراف بعين الاعتبار. ولا يمكن استبعاد أي طرف أو تجاهله، لأن إهمال أي من هذه الأشكال يؤدي إلى خلل في نظام الإدارة الرشيدة وبشكل أرسية للثورات أو الفشل الاقتصادي أو عرقلة التنمية. في هذا القسم نناقش أبعاد وأطراف الإدارة الرشيدة. 4.

المطلب الأول: أبعاد الإدارة الرشيدة :

وترتكز الحوكمة الرشيدة على بعدين: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الفني والإداري، وأخيراً البعد الإنساني، والتي سيتم شرحها بمزيد من التفصيل أدناه:

أولاً، البعد السياسي:

يهدف هذا البعد إلى ترسيخ المبادئ الديمقراطية من خلال احترام القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق والحريات. ويتجسد ذلك في تنظيم انتخابات نزيهة، وتعزيز مشاركة المواطنين، وتفعيل دور الصحافة والمجتمع المدني. ومع بداية التسعينيات، توسع مفهوم الإدارة الرشيدة ليشمل دعم الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتأكيد شرعية الدولة كتمثل للمواطنين. 5.

ثانياً : البعد الاقتصادي:

ويقصد بالبعد الاقتصادي للإدارة الرشيدة أن تقوم الدولة باتخاذ سياسة اقتصادية تمتاز بالعدالة وتبني على حسن استغلال موارد الدولة بأفضل الطرق وأقل التكاليف وأسرع السبل، كما يشترط أيضاً العمل على اختيار أحسن الكفاءات التي تحقق أفضل المشاريع والابتعاد عن

4 عنترة بن مرزوق الإدارة الرشيدة بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية مجلة البحوث السياسية

والإدارية، كلية الحقوق ، جامعة الجلفة ، العدد 3، ص 151

5 الحبيب بلية، المرجع السابق، ص 08.

الاعتماد على أصحاب النفوذ بالدولة ، لأن ذلك له بالغ التأثير على مستوى ونوعية المشاريع ، ويؤدي إلى آثار سلبية وغياب لعامل الرشادة في المجال الاقتصادي.⁶

ثالثاً: البعد الإداري والتقني:

يرتبط بكفاءة الإدارة العامة وجود أدائها، ويشمل تطوير الجهاز الإداري، وتحسين سير العمل داخل المرافق، وتحديث القوانين بما يخدم أهداف الخدمة العامة. كما يُعنى هذا البعد بالشفافية في إدارة الموارد البشرية، وتحقيق الالتزام المهني والقانوني لضمان فعالية الإدارة وتطبيق مبادئ الديمقراطية الإدارية.

المطلب الثاني : أطراف الادارة الرشيدة :

إن أطراف الادارة الرشيدة هي الحلقة المتكونة من أجزاء لا يمكن فصلها أو استبعاد جزء منها ، والادارة الرشيدة له أطرافا تكون حلقة ولا يكتمل إلا بتعاونها وإشراكها في تحقيق التنمية ، وهذه الأطراف هي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

أولاً - الدولة:

تلعب الدولة دوراً محورياً في تجسيد الإدارة الرشيدة من خلال ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتفعيل اللامركزية لتلبية احتياجاتهم. ويتطلب ذلك توزيعاً متوازناً للسلطات داخل الدولة، بما ينسجم مع مبدأ فصل السلطات كما أكد مونتيسكو، لضمان الشرعية السياسية وحماية الحقوق والحريات. كما تعتمد الدولة في ذلك على بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وزيادة المساءلة، إضافة إلى الاستجابة لضغوط القوى الكبرى، وخلق بيئة تنافسية تلبي مطالب القطاع الخاص⁷

ثانياً: المجتمع المدني:

يُعد المجتمع المدني شريكاً أساسياً في تحقيق الإدارة الرشيدة، من خلال التفاعل المستمر مع الدولة لتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة الفقر، ودعم الفئات الهشة. ويتحقق ذلك عبر احترام مقومات أساسية كالنطوعية، المؤسسية، الاستقلالية، والارتباط بحقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية.⁸

ثالثاً: القطاع الخاص:

يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال خلق فرص العمل، ورفع المستوى المعيشي، وتنفيذ مشاريع تنموية في مجالات عدة كالصناعة، التجارة، والمصارف. كما يساهم في تمويل المبادرات الاجتماعية وتقديم القروض والخدمات. وتحقيق الحكامة الاقتصادية يتطلب بيئة مستقرة، وأسواق تنافسية، وتوسيع الاستثمار، وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات، مع المحافظة على البيئة⁹

الخاتمة

لا شك أن التشريعات القانونية المالية والإدارة الرشيدة تلعبان دوراً محورياً في تعزيز الأمن الاقتصادي ومكافحة جرائم الفساد المالي والإداري في العراق. فبناء نظام مالي متين يعتمد على مبادئ الشفافية والمساءلة يساهم بشكل مباشر في الحد من التجاوزات المالية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني. كما أن الإدارة الرشيدة تُعد الضامن الأساسي لتطبيق هذه التشريعات بصورة عادلة وفعالة، مما يخلق بيئة استثمارية آمنة ويعزز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

إن العراق، كغيره من الدول التي تواجه تحديات اقتصادية وإدارية، بحاجة إلى تطوير مستمر في منظومته القانونية والرقابية لمكافحة الفساد المالي والإداري، وذلك من خلال تفعيل القوانين النافذة وتعزيز دور الأجهزة الرقابية واستقلالها، فضلاً عن نشر ثقافة النزاهة والشفافية في

⁶ عنترة بن مرزوق الادارة الرشيدة بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية مجلة البحوث السياسية

والإدارية، كلية الحقوق ، جامعة الجلفة ، العدد 3، ص 151

⁷ طايبي آمال الادارة الرشيدة في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 10 ، ص 233.

⁸ سامي الوافي، نظام البلدية في التشريع الجزائري على ضوء قانون 11/10 ، دار الهدى للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2015 ، ص17

⁹ حميداني علي ومن معه المرجع السابق، ص 240.

جميع مؤسسات الدولة. ومن هنا، فإن تحقيق الإدارة الرشيدة يتطلب التزامًا حقيقياً بالإصلاحات، وتضافر الجهود بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لضمان تطبيق القوانين بفعالية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

النتائج

1. تُعد التشريعات المالية أحد أهم الأدوات القانونية لمكافحة الفساد المالي والإداري في العراق، حيث تُسهم في تنظيم عمليات الإنفاق والإيرادات العامة وضمان استخدامها بالشكل الأمثل.
2. إن الإدارة الرشيدة تعزز من فاعلية هذه التشريعات من خلال تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، مما يقلل من فرص التلاعب والفساد.
3. ضعف آليات الرقابة المالية والإدارية يُسهم في انتشار الفساد المالي، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني ويضعف ثقة المستثمرين والمواطنين بمؤسسات الدولة.
4. هناك حاجة ملحة لتعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، لضمان محاسبة الفاسدين بعيداً عن أي تأثير سياسي أو إداري.
5. التشريعات وحدها لا تكفي لمكافحة الفساد، بل يجب أن تترافق مع إصلاحات مؤسسية وتنقيف مجتمعي حول مخاطر الفساد وأهمية الإدارة الرشيدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

التوصيات

1. تحديث التشريعات المالية والإدارية بحيث تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والتحديات المعاصرة، بما يضمن تغطية جميع الثغرات القانونية التي قد يستغلها الفاسدون.
2. تعزيز استقلالية الجهات الرقابية وتمكينها من أداء مهامها دون ضغوط سياسية أو إدارية، مع توفير الدعم الفني والمالي اللازم لها.
3. تفعيل العقوبات الرادعة بحق مرتكبي جرائم الفساد المالي والإداري، بحيث تكون صارمة وتتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة، لمنع تكرارها والحد من انتشارها.
4. نشر ثقافة النزاهة والشفافية بين الموظفين والمسؤولين من خلال دورات تدريبية وبرامج توعية تُعرّف بأخلاقيات الوظيفة العامة وأهمية الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية.
5. تعزيز التحول الرقمي في الإدارة المالية لضمان تقليل التدخل البشري في العمليات المالية، مما يحدّ من فرص الفساد ويساهم في رفع مستوى الكفاءة والشفافية.
6. إشراك المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة على الأداء الحكومي، من خلال إتاحة البيانات المالية بشفافية وتمكين المواطنين من الإبلاغ عن المخالفات عبر آليات قانونية واضحة.
7. تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تبادل المعلومات والخبرات مع المنظمات الدولية والدول المتقدمة في هذا المجال، والاستفادة من التجارب الناجحة في الحوكمة الرشيدة.

المصادر

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، دار الجسور، الجزائر، 2012.
- سامي الوافي، نظام البلدية في التشريع الجزائري على ضوء قانون 11/10، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2015.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- فريد ابرادشة، الإدارة الرشيدة في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2014.
- وليد خلاف، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
- يوسف زدام، دور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
- خروفي بلال، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

- نظيرة دوبابي زوجة براهيم، الادارة الرشيدة المحلي وإشكالية ميزانية البلدية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- حنان زعبي، دور الادارة الرشيدة في مكافحة فساد الجماعات الإقليمية في الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة باتنة 01.
- خيرة بن عبد العزيز، دور الادارة الرشيدة في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيح الإداري، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، 2012.

ثالثاً: المقالات العلمية

- لخضر راجي ومن معه، الادارة الرشيدة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17.
- سهابلية سماح - قريد عيدة، دور الادارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- حميداني علي ومن معه، تكريس الادارة الرشيدة على مستوى الجماعات المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 09، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- عبد القادر بودي وآخرون، الادارة الرشيدة كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول.
- نبيل البابلي، الادارة الرشيدة الأبعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، جانفي 2018.
- نوفل قاسم علي الشهبان، مقومات الادارة الرشيدة في التنمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق.
- سام دلة، من دولة القانون إلى الادارة الرشيدة تكامل في الأسس والآليات والهدف، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- رحي عائشة، الادارة الرشيدة المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الأبعاد، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة وهران، العدد 04، جانفي 2017.
- بن علي زهيرة، واقع التنمية المحلية والادارة الرشيدة في الجزائر بين المقومات والمعوقات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 2019.
- عنتر بن مرزوق، الادارة الرشيدة بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، مجلة البحوث السياسية والإدارية، كلية الحقوق، جامعة الجلفة، العدد 3.
- طايبي آمال، الادارة الرشيدة في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 10.
- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7.

رابعاً: المصادر الإلكترونية

- مقال بعنوان الادارة الرشيدة والمشاركة السياسية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي.
- حرز الله محمد الخضر، الادارة الرشيدة ... معالم في المعرفة والممارسة، نقلاً عن موقع الجزيرة.
- الحبيب بلية، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي حقوق الإنسان، المجتمع المدني، الادارة الرشيدة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 19-20 أفريل، 2016.
- الدليل البرلماني في مواجهة الفساد، 2006.

المصادر القانونية المستخدمة

1. الدستور العراقي لعام 2005.
2. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 (المعدل).
3. قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 (المعدل).
4. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 (المعدل).
5. قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم 30 لسنة 2011.
6. قانون ديوان الرقابة المالية رقم 31 لسنة 2011.
7. قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 (المعدل).
8. قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 6 لسنة 2019.



Czech

Journal of Multidisciplinary Innovations

Volume 58, October 2026.

Website: www.peerianjournal.com

ISSN (E): 2788-0389

Email: editor@peerianjournal.com

9. قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 (المعدل).
10. قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 (المعدل).